الفجوة الغذائية بمصر أسبابها وآثارها الاقتصادية

د/ حلمي سلامة محمود قنديل
مدرس الاقتصاد بمعهد الجزيرة العالي
للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية

مقدمة:

يعتبر توفير احتياجات الشعب المصري من السلع الغذائية الاستراتيجية من التحديات التي تواجه الدولة، إذ على الرغم من توافر متطلبات التنمية الزراعية ولو بشكل نسبي من أرض صالحة للزراعة ومياه، وموارد بشرية، إلّا أن قطاع الزراعة لم يحقق الزيادة المستهدفة له في الإنتاج اللازمة لمقابلة الزيادة في الطلب على هذه السلع الغذائية. ولقد أدى القصور في التنميه الزراعية، إلى استمرار تفاقم العجز بالميزان الغذائي، ووصوله إلى مستويات مُقلقة في بعض السلع الغذائية الاستراتيجية، وفي مقدمتها الحبوب وبشكل خاص القمح، والزيوت النباتية.

والجدير بالذكر هنا أن تراجع قطاع الزراعة عن تحقيق الزيادة المستهدفة من السلع الغذائية، سيؤدي إلى تراجع في معدلات التنمية في غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي ترتبط به بعلاقات تشابكية قوية. هذا فضلا عن العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والأمن القومي؛ إذ فقدان الأمن الغذائي أو ضعفه، يمثل ثغرة خطيرة في بنيان الأمن القومي.

ومما يثير القلق حول مستقبل الفجوة الغذائية بمصر، ويزيد من صعوبة سد هذه الفجوة أو الحد منها، هو أن السكان في تزايد مستمر، والتعدي على أجود الأرض الزراعية بلغ حد الخطر، ولم تُتّخذ حتى الآن خطوات جادة تُحفز السكان للخروج من الوادي الضيق إلى الاتجاه نحو الصحراء، هذا فضلاً عما يُحاك لمصر من مؤامرات خارجية تحاول انتقاص حصة مصر من مياه النيل المورد الرئيسي للري.

أهميةالبحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة اعتماد مصر على الخارج في سد حاجاتها الغذائية من جانب، وضرورة الاهتمام بقطاع الزراعة من جانب آخر. حيث تنمية هذا القطاع أفقياً ورأسياً هو السبيل في سد هذه الفجوة الغذائية من السلع الضرورية، فضلاً عما يتيحه من مستلزمات إنتاج للكثير من الصناعات الأخرى التي ترتبط به بعلاقات تشابكية، مما يعمل على تحريك عجلة الاقتصاد ككل، ويخفف من أغلب المشاكل الاقتصادية من تضخم وبطالة.

هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى:

١-تحليل واقع الزراعة والفجوة الغذائية بمصر.

٢-عرض أهم الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية بمصر.

٣-استخلاص أهم الآثار الاقتصادية الناتجة عن الفجوة الغذائية، لمعرفة مدى خطورتها وبالتالي أهمية السعي لسد هذه الفجوة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على منهجين رئيسيين:

- المنهج التحليلي والوصفي في عرض واقع الزراعة والفجوة الغذائية بمصر، والأسباب الرئيسية لها.
- المنهج الاستنباطي في استخلاص الأثار الاقتصادية لهذه الفجوة الغذائية،وفي عرض استنتاجات هذه الدراسة.

خطةالبحث:

ولقد خُطط لهذا البحث على أن يقع في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الزراعة والفجوة الغذائية بمصر.

المحبث الثاني: الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية بمصر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية.

المبحث الأول

واقع الزراعة والفجوة الغذائية بمصر

كانت الزراعة بمصر من أبرز الأنشطة التي قامت عليها حضارتها التي خلدها التاريخ حتى الآن، ولقد عرفت مصر الزراعة واحترفتها منذ أقدم العصور. واستمرت مصر مصدرة لأغلب المحاصيل الزراعية حتى الحرب العالمية الثانية. بعد ذلك تحولت مصر من دولة مصدرة من هذه السلع إلى دولة مستوردة لها، ثم تزايد اعتمادها على الخارج سنة بعد أخرى نتيجة تزايد الهوة بين العرض والطلب من هذه السلع. ويتناول هذا المبحث ثلاث نقاط رئيسية، الأولى: تستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بقضية الغذاء والفجوة الغذائية، أمّا الثانية: فتوضح الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الاقتصاد، ثم تتناول النقطة الثالثة تطور الفجوة الغذائية في الفترة الأخيرة.

أولاً: بعض المفاهيم المتعلقة بالغذاء

١- مفهوم الأمن الغذائي

يُقصد بمفهوم الأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات الغذاء الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات الغذائية الأساسية من جانبين: إمّا إنتاجها محلياً، أو إنتاج جزء منها واستيفاء الجزء الباقي من الاستيراد. وطبقاً لهذا المفهوم، فإن توفير "الأمن الغذائي" لايتوقف بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، أو حتى الجانب الأكثر منها محلياً. ولكن يتضمن هذا المفهوم ثلاثة مكونات رئيسية:

الأول: الوفرة، بمعنى وفرة السلع الغذائية.

الثاني: الاستقرار، بمعنى توافرهذه السلع طوال الوقت، وهو ما يستلزم نظاماً متكاملاً للتخزين والتسويق.

الثالث: امكانية الحصول على هذه السلع، سواء في شكل منخفض السعر (مدعومة من الحكومة مثلاً)، أو أن تكون دخول المواطنين بالمستوى الذي يسمح لهم الحصول على احتياجاتهم من هذه السلع[١].

---

[١] - يراجع في ذلك:
Food and Agriculture Organization, "food and nutrition in numbers", the united nations, - Rome,2014, p18.

٢- أمان الغذاء:

يُعرّف أمان الغذاء بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عملية الإنتاج، والتصنيع، والتخزين، والتوزيع،وإعدادالغذاء، لضمان أن يكون هذا الغذاء آمناً، وموثوقاً به، وصحياً، وملائماً للاستهلاك الآدمي. وهنا يتضح أن قضية أمان الغذاء لاتتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي، ولكنها تمتمد إلى مراحل لاحقة قد تكون أكثر خطورة وأهمية. ولكن عند الحديث عن ملابسات أمان الغذاء بالقضايا الخاصة بالزراعة، نكتفي بالحديث عن أمان الغذاء بالقضايا ذات العلاقة بالعملية الإنتاجية، للارتقاء بالإنتاج الكلي للأغذية النباتية والحيوانية.[٢]

٣-الاكتفاء الذاتي:

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والامكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً. بمعنى أن الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين، تُريد أن تكتفي ذاتياً، في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة.[٣] وفيما يتعلق بهذا الشأن أُثير العديد من التساؤلات حول إمكانية، وجدوى تبني أيّ دولة أو مجموعة دول لسياسات تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في ضوء المتغيرات الجارية في العالم، من أهمها ثلاثة أسئلة:

الأول: ما هي طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف؟

الثاني: هل تحقيقه ممكن عملياً؟

الثالث: هل تحقيقه يُشكّل استخدام أمثل للموارد والإمكانات المتاحة؟

بالنسة للتساؤل **الأول**: وهو طبيعة الاكتفاء الذاتي المستهدف، هذا التساؤل يركزعلى التوازن بين الإنتاج السلعي الغذائي الذي توفره الزراعة المحلية، وقدرة

-محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت، العدد ٢٣٠، ١٩٩٨،ص٩٠-٩١.

- مطاي عبد القادر، الأمن الغذائي في الوطن العربي .. متى يتحقق وكيف؟ مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر، العدد ١٠، الجزائر ٢٠١٤، ص ١٣٨.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، الأمن الغذائي في مصر ٢٠٣٠: سيناريوهات مستقبلية، القاهرة ،٢٠١١، ص ٦ .

٢ - محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٩٨.

٣ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الأمن الغذائي في مصر ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ١٦.

السكان الاقتصادية وإمكانياتهم الشرائية. كما ينبغي أن يقترن هذا الاكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع؛ هل هو عند تحقيق الحد الأدنى بالاحتياجات الغذائية؟ أم عند حدود مستويات غذائية أفضل؟

والجدير بالذكر هنا أنه كلما ارتفع الدخل القومي، وزادت القدرة الشرائية للمجتمع، زاد الطلب على الغذاء، وبالتالي فإذا لم تواكب الزراعة هذا الطلب، اختل التوازن واحتاج تصحيحه بالاستيراد، ومن ثم ابتعد الوضع عن الاكتفاء الذاتي.

أمّا عن التساؤل **الثاني**: وهو هل تحقيق الاكتفاء الذاتي ممكن عملياً؟ فنقول أن هذا يتوقف على إقراره كهدف قومي واجب التنفيذ، وكذلك على قدرة الموارد المتاحة على الوفاء بهذا المطلوب. ويجب أن نشير هنا أنه إذا كانت هناك دولة معينة ممكن أن تحقق اكتفاء ذاتي كامل، فغالباً ما يكون بثمن اقتصادي واجتماعي كبير يختلف تبعاً لظروفها وظروف العالم المحيطة بها.

أمّا عن التساؤل **الثالث**: وهو جدوى تبني سياسة الاكتفاء الذاتي، فهناك العديد من العوامل التي تحد أو تمنع من تنفيذ ذلك، لعل من أهمها:

أ- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية، وعدم توافر الظروف المناخية التي تلائم كافة المحاصيل الزرعية. فالموارد الزراعية المتاحة لأي دولة مهما كانت كبيرة فهي محدودة نسبياً، بما يحتم(يلزم) حسن استثمارها في الحاضر والتحسب لاحتياجات الأجيال المستقبلية، هذا فضلاً عن الظروف المناخية المتاحة بهذه الدولة قد لا تُلائم إنتاج محاصيل معينة.

ب-التبادل التجاري العالمي وإرساء مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج والميزة التنافسية في التصدير. هذا المبدأ يستهدف حسن استثمار الموارد الطبيعية في الدول، ويعمل على أن تتجه كل دولة إلى إنتاج السلع أو مجموعة السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها وميزة تنافسية في تصديرها، وأن تحصل على حاجاتها من السلع الأخرى من الخارج بجودة عالية وبأسعار أقل من تكلفة انتاجها محلياً، وهو مايعمل على حسن استغلال كافة الموارد عالمياً.

ج- أن ارتفاع مستويات المعيشة وتزايد متطلبات السكان من الغذاء جعل من الصعوبة أن توفر دولة ما كافة احتياجاتها من السلع الغذائية بالسعر والجودة المطلوبة[٤].

وهنا **يتضح** أن "**الاكتفاء الذاتي الكامل**" ليس في صالح معظم دول العالم من الناحية الاقتصادية. هذا علماً بأن "**الاكتفاء الذاتي الجزئي**" هام جداً – خاصة من السلع الاستراتيجية (القمح،الأرز ،السكر ،الزيوت،البقوليات،اللحوم،...الخ).- إذا ما سمحت الموارد الاقتصادية والظروف المناخية ذلك. كما يعتبر إقراره كهدف قومي يمكن اللجوء إليه تحت ظروف معينة من الأمور الهامة، لارتباط ذلك بالأمن القومي.

من هنا تأتي أهمية موضوع هذا البحث؛ حيث توفير الأمن الغذائي لسكان دولة ما يحب ألا يعتمد كلياً على ما تستورده هذه الدولة من الخارج وخاصة من السلع الاستراتيجية، ولكن يجب أن تكون الدولة حريصة دائماً- فترة بعد أخرى- على تقليل حجم هذه الفجوة الغذائية وخاصة من السلع الاستراتيجية. كما لايعني ذلك أن تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من الغذاء، حيث ذلك فضلاً عن كونه من الصعوبة بما كان، فإنه غالباً ما يكون بثمن اقتصادي باهظ التكلفة،وجوراً على حقوق الأجيال المسقبلية؛ إذ الدولة في هذه الحالة لاتعمل على حسن استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، ولاتراعي التنمية المستدامة.

٤-الفجوة الغذائية:

هي عدم كفاية كميات الغذاء اللازمة لسكان دولة ما، أوعدم كفاية الكميات المعروضة للكميات المطلوبة، مما يؤدي إلى تكوين فارق بين العرض والطلب على الغذاء، ومن ثم عجز في الميزان التجاري الغذائي. وتتأثر الفجوة الغذائية بعدة متغيرات أساسية منها: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، وكذلك أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية.[٥]

---

[٤] - محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٨٦-٩٠.

[٥] -يراجع:
- عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد ٨، الجزائر ٢٠١٠، ص ٥
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ٢٠١٥، ص ٢٧.

٥- السلع الزراعية والسلع الغذائية:

أ-السلع الزراعية: هي السلع المنتجة في القطاع الزراعي، سواء الرئيسية أو الثانوية بصورتها الأولية، أو التي جرى عليها تحويل شكلي بهدف تسهيل استعمالها، أو نقلها، أو حفظها،أو تداولها. بشرط ألا يترتب على هذه العملية تغيير في خواصها الطبيعية. وكذلك مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي. ووفقا لهذا التعريف فإن السلع الزراعية تشمل:

-المنتجات الحيوانية:كالحيوانات الحية(أبقار-جاموس-أغنام-ماعز-جمال-خيول-بغال-حمير-دواجن)، واللحوم والأسماك(طازجة-مبردة مجففةأومعلبة)، ومنتجات الألبان المختلفة، شحوم ودهون حيوانية،جلود فراء،بيض طعام أو تفقيس، العسل الطبيعي.

-المنتجات النباتية: كالحبوب والدقيق،والبقوليات، الدرنات، البذور الزيتية، خضر وفواكه طازجة ومجففة.والسكر، والقهوة، والشاي، والكاكاو.الزيوت النباتية بمختلف أنواعها، وكسب البذور الزيتية.الحرير، والقطن، والجوت، والصوف، وجميع أليافهم المختلفة.منتجات الأخشاب والغابات، الأزهار والشتلات، الأعلاف الخضراء، مستلزمات الإنتاج(الأسمدة-المبيدات-الآلات).

ب-السلع الغذائية: تشمل جميع السلع الزراعية السابقة **ما عدا** السلع التي تستعمل كمستلزمات إنتاج في الزراعة، مثل(الأسمدة والآلات والمبيدات وبيض التفقيس ونباتات الزينة والأخشاب وكسب البذور الزيتية ومخلفات المطاحن والأسمدة).**بالإضافة** إلى السلع الآتية:

الحلويات المختلفة(البسكويت والشكولاتة...الخ)، وجميع الصناعات الغذائية الأخرى،مثل(المياه المعدنية والمياه الغازية-والمكرونة-النشا-صلصات وتوابل-...الخ)[٦].

[٦]-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، ٢٠١٥.

ثانياً: الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بمصر

يُعتبر قطاع الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد القومي، حيث مازال يعمل به حوالي ٢٨% من إجمالي المشتغلين بمصر في عام ٢٠١٣، كما بلغ إجمالي الناتج الزراعي حوالي ٢٤٣,٣مليار جنيه، تمثل حوالي ١٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام[٧]. ونوضح هنا تطور مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري خلال الأربعة عشر سنة الأخيرة، وهي الفترة (من ٢٠٠٠-٢٠١٣)، على النحو التالي:

١-مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة "من٢٠٠٠-٢٠١٣"

على الرغم من التحديات التي تواجه إنتاج السلع الغذائية بمصر، إلا أن الناتج الزراعي بمصر مازال يحقق نمواً مطرداً، مما يساعد من التخفيف من نمو فاتورة واردات الغذاء، حيث ارتفع الناتج الزراعي المصري من حوالي ٤٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/٩٩، إلى حوالي ١١٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٠٧، ثم حوالي ٢٤٣,٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٢. جدول رقم (١).

ومع هذا التزايد المطرد في الناتج الزراعي، إلّا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت اتجاهاً منخفضاً؛ حيث انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٦,٧% في عام ٢٠٠٠/٩٩، إلى حوالي ١٤,٥% في عام ٢٠١٣/١٢. ومع أن هذا التراجع قد لايرجع بالضرورة للقطاع الزراعي ذاته، ولكن إلى تزايد معدلات نمو بعض الأنشطة الإقتصادية الأخرى غير الزراعية. إلّا أن ما نؤكده أن هذا التراجع يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على جميع الصناعات التي تقوم على هذا الإنتاج الزراعي (التصنيع الزراعي). وهو ما يعني أنه يجب على الدولة أن تحرص دائماً، على تنمية هذا القطاع بما يتناسب ونسبة مساهمته في الناتج المحلي، لأن منتجاته (مخرجاته) تمثل مدخلات للكثير من الصناعات الأخرى.

---

[٧] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٥ .

٢-مساهمة قطاع الزراعة في التشغيل في الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"

كان قطاع الزراعة على مر التاريخ من أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة، واستمر احتفاظه بأكبر نسبة من إجمالي المشتغلين حتى عام ٢٠١٣؛ حيث بلغت نسبة استيعابه حوالي ٢٨% من إجمالي المشتغلين، ولكن خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة، لوحظ تراجع استيعابه من العمالة **بالمقارنة** بباقي القطاعات الأخرى، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢)، حيث يتضح من هذا الجدول الآتي:

أ-أخذت أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة خلال الفترة "٢٠٠٠-٢٠١٣" شكلاً متذبذباً، حيث تراوح إجمالي المشتغلين به ما بين ٥ مليون و ٧ مليون نسمة. وهو ما يدل على قصور التخطيط بمصر في استهداف استثمار هذا القطاع في استيعاب العمالة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى بعض المشاكل التي مر بها هذا القطاع عبر العقود الماضية، والتي أدت أيضا إلى اتساع الفجوة الغذائية.[٨]

ب-بلغت الزيادة في أعداد المشتغلين بقطاع الزراعة- بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى- مستوى لايتناسب وأهمية هذا القطاع، باعتباره من أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة؛ إذ بلغت نسبة التغير في **إجمالي** المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة فيما بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠١٣حوالي٣٩ %، في حين بلغت هذه النسبة بقطاع **الزراعة** حوالي ٣٤% فقط في نفس الفترة.

---

[٨] - سنوضح ذلك في المبحث الثاني

جدول رقم (١)

نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة "من ٢٠٠٠/٩٩-٢٠١٣/١٢"

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار جنيه	معدل تغير الناتج المحلي الاجمالي %	الناتج الزراعي بالمليار جنيه	معدل تغير الناتج الزراعي %	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي %
٢٠٠٠/٩٩	٢٨٢,٢	-	٤٧,١	-	١٦,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٠,٣	٢,٨	٤٧,٩	١,٧	١٦,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٥٤,٥	٢٢,١١	٥٣,٣	١١,٣	١٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٠,٦	١٠,٢	٦٣,٨	١٩,٧	١٦,٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٦,٣	١٦,٨	٦٩,٢	٨,٤	١٥,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠٦,٥	١١	٧٥,٧	٩,٣	١٤,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٨١,١	١٤,٧	٨١,٧	٧,٩	١٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧١٠,٤	٢٢,٢	٩٩,٩	٢٢,٣	١٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥٥,٣	٢٠,٤	١١٣,١	١٣,٢	١٣,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٩٤,١	١٦,٢	١٣٥,٤	١٩,٧	١٣,٦
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٥٠,٦	١٥,٧	١٦٠,٩	١٨,٨	١٣,٩
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠٩,٩	١٣,٨	١٩٠,٢	١٨,٢	١٤,٥
٢٠١٢/٢٠١١	١٥٠٨,٥	١٥,١	٢١٨,٢	١٤,٧	١٤,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٦٧٧,٤	١١,٢	٢٤٣,٣	١١,٧	١٤,٥
%التغير فيما بين عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٢/٢٠١٣	%٤٩٤,٤	-	%٤١٦,٥	-	-

-الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (أسعار جارية) -الناتج الزراعي بالأسعار الجارية.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٢)

نسبة مساهة قطاع الزراعة في التشغيل خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"

السنوات	إجمالي المشتغلين بجميع القطاعات الاقتصادية بالمليون	إجمالي المشتغلين بقطاع الزراعه بالمليون	نسبه العاملين بالزراعة الى إجمالي المشتغلين %
٢٠٠٠	١٧,٢	٥	٢٩
٢٠٠١	١٧,٥	٥,٠٦	٢٨,٩
٢٠٠٢	١٧,٨	٥,١	٢٨,٦
٢٠٠٣	١٨,١	٥,١	٢٨,٢
٢٠٠٤	١٨,٧	٥,٢	٢٧,٨
٢٠٠٥	١٩,٣	-	-
٢٠٠٦	٢٠,٤	٦,٣	٣٠,٨
٢٠٠٧	٢١,٧	٦,٨	٣١,٣
٢٠٠٨	٢٢,٥	٧,١	٣١,٥
٢٠٠٩	٢٢,٩	٦,٨	٢٩,٧
٢٠١٠	٢٣,٨	٦,٧	٢٨,١
٢٠١١	٢٣,٣	٦,٨	٢٩,١
٢٠١٢	٢٣,٥	٦,٣	٢٦,٨
٢٠١٣	٢٣,٩	٦,٧	٢٨
% التغير بين عامي ٢٠١٣،٢٠٠٠	%٣٨,٩	%٣٤	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي،القاهرة، أعداد مختلفة.

ثالثاً: تطور الفجوة الغذائية بمصر خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٢"

كانت مصر قديماً حقلاً لغلال روما، واستمرت مصر متمتعة بالكفاية الذاتية في معظم إنتاجها الزراعي مع توافر فائض للتصدير حتى الحرب العالمية الثانية. بعدها تناقص هذا الاكتفاء الذاتي تدريجياً حتى ظهرت الفجوة الغذائية بشكل واضح مع بداية السبعينات من القرن العشرين (القرن الماضي)؛ حيث تعرض قطاع الزراعة بمصر لخلل شديد أفقده القدرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. وأصبحت مصر تدخل ضمن مجموعة الدول التي تعاني من العجز الغذائي، واستمر قصور الإنتاج عن ملاحقة التزايد السريع في الاستهلاك حتى هذه الفترة.[٩]

وعندما نتناول الفجوة الغذائية هنا نقصد بها-إضافة لما سبق- الفرق بين إجمالي المتاح للاستهلاك من هذه السلع الغذائية وحجم الإنتاج المحلي منها، أو هي العجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك. كما يمكن رصدها على مستوى التجارة الخارجية بالفرق بين الواردات الغذائية والصادرت الغذائية. وبالتالي لانتطرق هنا للفجوة التغذوية التي تحدد الكميات الواجب تناولها من الغذاء، ولا إلى تحسين نوعية الغذاء المستخدم سواء من حيث السعرات الحرارية أم من حيث مكوناته، حيث ذلك تهتم به دراسات أخرى في ذاك التخصص.

١-التطور الكمي للفجوة الغذائية

يعتبر رصد الفجوة الغذائية من الجانب الكمي من أفضل الطرق في تحديد حجم هذه الفجوة؛ وذلك لتجنب التغير في أسعار السلع المنتجة محلياً، وكذلك التغير في أسعار السلع المستوردة (المكملة للكمية المتاحة للاستهلاك). هذا فضلاً على أن رصدها كمياً يتضح منه ما إذا كان القصور في جانب الإنتاج، أم من الزيادة في الاستهلاك. ويتضح من الجدول رقم (٣) الآتي:

٩- ناهد عبد اللطيف محيسن، الفجوة الغذائية والتغذوية في مصرخلال الفترة(١٩٧٤-١٩٩٠)، وتوقعاتها المستقبلية (دراسة قياسية)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٠-٧٢.

أ-جملة الحبوب (مجموعة الحبوب)[10]

ارتفعت الفجوة الغذائية من الحبوب من ٧,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٠,١ مليون طن في عام ٢٠١٢، وذلك لزيادة **الاستهلاك** بمعدلات فاقت الزيادة في **الإنتاج**. حيث ارتفع **الإنتاج** من حوالي ١٨,٤ مليون طن في عام ٢٠٠٣، إلى حوالي ٢٢,٣ مليون طن في عام ٢٠١٢، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢١%، بينما بلغت نسبة الزيادة في **الاستهلاك** حوالي ٢٤,٤%؛ وذلك نتيجة الزيادة في الاستهلاك من حوالي ٢٦ مليون في عام ٢٠٠٣، إلى حوالي ٣٢,٤ مليون طن في عام ٢٠١٢.

ب-جملة البقوليات (مجموعة البقوليات)[11]

أخذت كمية الإنتاج من البقوليات أوضاعاً متذبذبة، وكذلك إجمالي الاستهلاك من هذه المجموعة من السلع، وهو ما أدى إلى تذبذب حجم الفجوة الغذائية منها خلال الفترة " من٢٠٠٠-٢٠١٢"، ما بين ١٢ ألف طن في عام ٢٠٠٢، إلى ٤٢٣ ألف طن في عام ٢٠٠٦، ثم ٢٩٩ ألف طن في عام ٢٠١٢[12].

ج- **تركزت** الفجوة الغذائية بمصر في ٦ سلع رئيسية (القمح-الذرة-الفول-العدس-اللحوم الحمراء-البذورالزيتية)، حيث بلغ إجمالي الفجوة الغذائية في هذه السلع حوالي ١١,٥ **مليون طن** في عام ٢٠١٢. ولا شك أن تركز الفجوة الغذائية في هذه السلع الرئيسية لحياة الإنسان قد يُعرض الأمن الغذائي المصري لخلل شديد، لأنها من السلع الضرورية التي لايستغني عنها إنسان.

ء- **القمح**: يعتبر محصول القمح العنصر الغذائي الأساسي للإنسان المصري، ونظراً لسياسة **الدعم العيني** التي كانت سائدة لإتاحته قبل عام ٢٠١٥، أدى ذلك إلى زيادة معدلات الاستهلاك منه لتفوق معدلات الاستهلاك العالمية، وذلك نتيجة لاستخدامه كغذاء للحيوانات، حيث انخفاض سعره عن أسعار علف الحيوانات.

---

[10] - الحبوب تشمل: القمح- الشعير- الذرة الشامية- الذرة الرفيعة- الأرز.

[11] - البقوليات تشمل: الفول- العدس- الفاصوليا- اللوبيا- الحمص- الترمس-البازلاء.

[12] -تعتبر إحصاءات عام ٢٠١٢ لحركة الإنتاج والاستهلاك بالطن، هي آخر إحصاءات ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالنشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة، الصادرة في عام ٢٠١٤.

ويتضح من الجدول رقم (٣)، أنه بالرغم من الزيادة المطردة في **إنتاج** القمح من ٦,٥ مليون في عام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٨,٧ مليون في عام ٢٠١٢، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي **٣٢%**، إلا أن الزيادة في **الاستهلاك** في نفس العامين بلغت حوالي **٤٨%**؛ حيث ارتفعت الكمية المستهلكة من القمح من ١٠,٦ مليون طن في عام ٢٠٠٠، إلى ١٥,٧ مليون طن في عام ٢٠١٢.

هـ- بلغت نسبة **الاكتفاء الذاتي** من(القمح -الذرة-الفول-العدس- اللحوم الحمراء-البذور الزيتية)، في المتوسط خلال الفترة من "٢٠٠٠-٢٠١٢"، حوالي (٦٢,١%، ٦٦,٢%، ٥١,٦%، ٧,٢%، ٨٣,٢%،٦٢,٨%) على التوالي. كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤).

جدول رقم(٣) التطور الكمي للفجوة الغذائية بمصر

خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٢"

بيان	الانتاج بالف طن					الاستهلاك بالف طن					الفجوة (أو الفائض) بالف طن				
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
قمح	٦٤٥٤	٨٨٩٤	٨٩٤٥	٨٩٤٥	٨٩٤٥	١٦١٤٦	١٨٩٥٣	٢٣٨٧٧	٢٤٩٤١	٢٥٩٠١	(٩٦٩٢)	(١٠٠٥٩)	(١٤٩٣٢)	(١٥٠٩٦)	(١٦٠٥٦)
ذرة شامية	٤٥٤٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	٦٤٠٠	(١٨٦٠)	-	-	-	-
جملة الحبوب	١٠٩٩٤	١٥٤٩٤	١٥٩٤٥	١٥٩٤٥	١٥٩٤٥	٢٣٠٤٦	٢٥٥٥٣	٣٠٣٧٧	٣١٥٤١	٣٢٥٠١	(١١٥٥٢)	(١٠٠٥٩)	(١٤٩٣٢)	(١٥٠٩٦)	(١٦٠٥٦)
جملة لحوم	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)
لبن	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	-	-	-
جملة البروتين	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)	(٦٠٠)
فول	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	-	-	-	-	-
عدس	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	-	-	-	-	-
الحبوب البقولية	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٣	-	-	-	-	-
فول الصويا	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	-	-	-	-	-
محصول بذرى	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	١٣٤١	-	-	-	-	-
فواكه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدرجة	٢١٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٤٠٦	-	-	-	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بالتنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي.

جدول رقم (٤)

نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية بمصر

خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٢" %

بيان	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٢	متوسط الفتره
جملة الحبوب	-	٧٠	٦٩,٥	٨٥,١	٦٨,٧	-
القمح	٦١,٧	٦٢,٤	٥٦,٤	٧٤,٤	٥٥,٧	٦٢,١
الذرة الشامية	٥٩	٦٠,٣	٦٤,٨	٧٩,٤	٦٧,٧	٦٦,٢
جملة البقوليات	٩٠,٢	٥٣,٣	٤٥,٥	٦٣,٨	٤٣,٩	٥٩,٣
الفول	٥٥,٧	٥٢,٤	٤٣	٦٨,٥	٣٨,٨	٥١,٦
العدس	٢٧,٣	٤,٧	١,٣	١,١	١,٥	٧,٢
اللحوم الحمراء	٨٠,٤	٨٦,٤	٧٤,٧	٨٨,٨	٨٥,٧	٨٣,٢
البذور الزيتية	٨٤,٤	٨٠,٨	٥٤,٢	٤٨,٩	٤٥,٩	٦٢,٨
المحاصيل السكرية	٦٢,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩	-
الفواكه	-	٩٩,٥	١٠٢	١٠٢	٩٨,٥	-
الموالح	١١١,٩	١٠٧,٢	١١٠,٧	١٣٣	١٣٤,٨	-

المصدر: محسوب من الجدول رقم (٣).

٢-تطور قيمة الفجوة الغذائية بمصر

تُحسب قيمة الفجوة الغذائية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والصادرات الغذائية. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك زيادة مطردة في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي ١١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٢٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧، ثم حوالي ٦٤,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٣. وبتتبع مصدر هذه الزيادة المطردة في الفجوة الغذائية، يتضح أن أساسها الزيادة الكبيرة في الواردات بنسبة تجاوزت ثلاث أضعاف الزيادة في نسبة الصادرات خلال الأربعة عشر سنة الأخيرة، وهي الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"؛ ففي الوقت التي زادت فيه قيمة الصادرات الغذائية من حوالي ١,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٣٣,٨ مليار جنيه في عام

٢٠١٣، أي بنسبة تغير بلغت حوالي ٢٣١%، نجد أن نفس هذه النسبة في الواردات بلغت حوالي ٧٠٨%، حيث ارتفعت قيمة الواردات في نفس العامين السابقين على التوالي، ١٢,٤ مليار جنيه، ٩٨,٨ مليار جنيه.

كما يلاحظ من تطور قيمة الفجوة الغذائية وضوح معدل تزايدها عمّا تظهره هذه الفجوة في شكلها الكمي، حيث عادة ما تتأثر الفجوة الغذائية كقيمة بشكل مباشر بالتغير في الأسعار العالمية لهذه السلع الغذائية، ويتضح من قيمة الفجوة الغذائية كما يبينها الشكل رقم (١) أنها مرت بثلاث موجات مختلفة خلال الفترة " من ٢٠٠٥-٢٠١٣"، متأثرة بالأحداث العالمية المختلفة التي سادت العالم خلال هذه الفترة. الموجة الأولى:ارتفعت فيها قيمة الفجوة الغذائية متأثرة بالأزمة الغذائية التي سادت العالم بداية من عام "٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨"، والتي أسفرت عن ارتفاع عام في الأسعار العالمية لهذه السلع الغذائية[13]،وكانت مصر من أكثر الدول ارتباطاً بالأسعار العالمية، فارتفعت الأسعار المحلية للسلع الغذائية بها بمعدل أعلى من ارتفاع الأسعار العالمية[14]،نتيجة ضعف مرونة العرض في الاقتصاد المصري بصفة عامة، وفي قطاع الزراعة بصفة خاصة، ووجود بعض الاحتكارت في تسويق السلع الغذائية. الموجة الثانية: انخفضت فيها قيمة الفجوة الغذائية متأثرة بالأزمة المالية العالمية، والتي كان من أهم مظاهرها انخفاض الأسعار العالمية لأغلب السلع الغذائية،وخاصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٠. أمّا الموجة الثالثة: فقد ارتفعت فيها قيمة الفجوة الغذائية مرة أخرى، نتيجة لمعاودة الزيادة في الأسعار العالمية لهذه السلع الغذائية، خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٣. ومتأثرة أيضاً بأحداث ثورة ٢٥ يناير والتي أسفرت عن تراجع في الإنتاج، وزيادة الاعتماد على الخارج في سد هذا العجز عن طريق الاستيراد.

---

[13] - أسفرت هذه الأزمة الغذائية عن ارتفاع مستمر في الأسعار؛ حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي نحو ٢٤% بين عامي ٢٠٠٦،٢٠٠٧. كما حققت السلع الرئيسية الأكثر حساسية، والتي تتسم بانخفاض حاد في مرونة الطلب السعرية،مثل: القمح،الذرة، الشعير،...الخ، ارتفاعات حادة، حيث تجاوزت أسعارها في عام ٢٠٠٨ ضعف أسعارها في عام ٢٠٠٥.وهو ما أدى إلى ارتفاع في فاتورة استيراد الغذاء في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٥ إلى نسبة الضعف....- مزيد من التفصيل عن انعكاس الأزمة الغذائية على أسعار السلع الغذائية، يراجع:
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص٢٩-٣٠.
- الجدول رقم (١/م) بالملحق.[14]

جدول رقم (٥)

تطور قيمة الفجوة الغذائية في مصر

خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣" بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
اجمالي الواردات من السلع الغذائية	١٢٤٢٠	١٣٣٥٠	١٥٨٧٤	١٦٤٤٣	١٨٢٣٧	٢٣٣١٣	٢٢٧٦٥	٨٨٣١٨	٤٩٢٥٤	٤٣٧٧١	٥٨١٥٥	٨٩٠١٧	٩٩٦٩٢	٩٨٨٤٥
اجمالي الصادرات من السلع الغذائية	١٤٠٤	١٧٥٣	١٩٩١	٣٣٣٠	٤٩٤١	٥٦٩٠	٥٤٥٧	٧٥٧٦	١٦٦٤٨	٢٤٤٠٥	٢٨١٧٥	٢٩٦١٥	٢٧٠٠٣	٣٣٨٩٣
اجمالي الفجوة الغذائية	١١٠١٦	١١٥٩٧	١٣٨٨٣	١٣١١٣	١٣٢٩٦	١٧٦٢٣	١٧٣٠٨	٢٣٨٥١	٣٢٦٠٦	١٩٣٦٦	٢٩٩٨٠	٥٩٤٠٢	٧٢٦٨٩	٦٤٩٥٢

-السلع الغذائية تشمل:حيوانات حية ومنتجاتها،المنتجات النباتية،منتجات الدهون والزيوت،منتجات غذائيةومشروبات.

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد مختلفة.

شكل رقم(١)

تطور قيمة الفجوة الغذائية فى مصر

خلال الفترة من"٢٠٠٠-٢٠١٣"

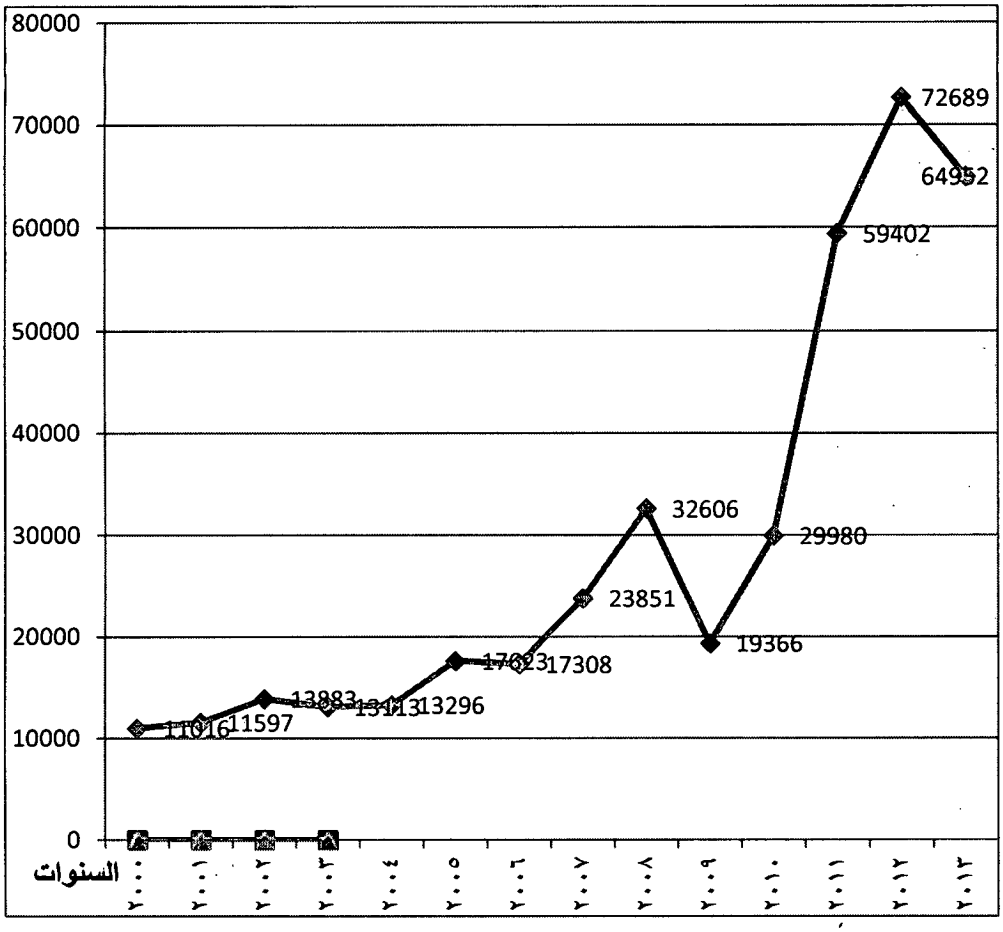

المصدر : الجدول رقم (٥).

نخلص من هذا المبحث الى:

١-تراجع قطاع الزراعة في استيعابه للعمالة بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة من "٢٠٠٠-٢٠١٣"؛ حيث بلغت نسبة التغير في إجمالي المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية بين عامي ٢٠٠٠ ،٢٠١٣ حوالي ٣٩%، بينما بلغت في قطاع الزراعة حوالي ٣٤% فقط.

٢-تراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٦,٧% في عام ٢٠٠٠/٩٩، إلى حوالي ١٤,٥% في عام ٢٠١٣/١٢.

٣-**تركزت** الفجوة الغذائية بمصر في أهم سلع رئيسية لحياة الإنسان (القمح- الذرة-الفول- العدس- البذور الزيتية-اللحوم الحمراء)، حيث بلغت حوالي ١١,٥ مليون طن في عام ٢٠١٢ .

٤-تأثرت **قيمة** الفجوة الغذائية بمصر بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية خلال الفترة من "٢٠٠٠-٢٠١٣"، بداية بالأزمة الغذائية العالمية التي أسفرت عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار بداية من ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٨. **فارتفعت** الفجوة الغذائية بمصر من ١٧,٣مليار جنيه في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٢,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨. ثم **تراجعت** قيمة هذه الفجوة مرة أخرى في عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١٩,٣ مليار جنيه متأثرة بالأزمة المالية العالمية. ثم **اتجهت إلى الارتفاع** مرة أخرى خلال السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، لتبلغ (٥٩,٤ مليار،٧٢,٦ مليار،٦٤,٩مليار) خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ على التوالي. ويرجع هذا التذبذب الكبير في قيمة الفجوة الغذائية إلى زيادة الاعتماد على الخارج من هذه السلع الغذائية الضرورية، وضعف المخزون الاستراتيجي المحلي منها، وكذلك طبيعة **الطلب غير المرن** على هذه السلع، وأيضاً **العرض عديم المرونة** في الأجل القصير لجميع المحاصيل الزراعية.

المبحث الثاني

الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية بمصر

ترجع الفجوة الغذائية بمصر إلى عدة أسباب رئيسية منها ما أدى إلى تراجع أو انخفاض جانب العرض من هذه السلع الغذائية، ومنها ما أدى إلى تزايد الطلب على هذه السلع. ويتناول هذا المبحث تحليل وتفسير أهم هذه العوامل على النحو التالي:

أولاً: اختلال التوازن بين السكان و المساحة المنزرعة:

تُعبّر الفجوة الغذائية عن عدم التوافق بين الكميات المعروضة من الغذاء للكميات المطلوبة منه. ومن ثم يمكن القول بأن الزيادة السكانية تؤثر في الفجوة الغذائية من جانبين: **الأول جانب الطلب** على الغذاء؛ حيث تعني الزيادة في عدد السكان، زيادة في الطلب على الغذاء للوفاء بمتطلبات هذه الأعداد الإضافية من السكان. وعلى **جانب المعروض** من الغذاء؛ حيث تُعتبر الزيادة السكانية سبباً أيضاً في تناقص المعروض منه في ذات الوقت، وذلك لأن الزيادة السكانية تُشكل ضغطاً على المساحة المنزرعة، وتؤدي إلى تناقصها تدريجياً، حيث الزحف على الأراضي الزراعية للإسكان والمرافق الأساسية، هذا فضلاً عن تأثيرها على البيئة بدءاً بالرعي الجائر، وإزالة الغابات، مما يؤدي إلى تناقص في المعروض من الغذاء وزيادة حجم الفجوة الغذائية[١٥].

والجدير بالذكر هناهو أن الزيادة السكانية لاتمثل مشكلة في حد ذاتها، إذ أنها من الأمور الطبيعية طالما يتم الاستفادة من هذه الزيادة في تنمية ودعم المورد البشري. ولكن مايثير القلق هو الاتجاه المتسارع لهذه الزيادة بشكل يفوق الزيادة في معدلات الإنتاج الغذائي. وفي مصر أشارت سلسلة بيانات تعداد السكان الدورية العشرية بأن سكان مصر تضاعف خلال مائة وعشر عاماً تقريباً حوالي

---

[15]-يراجع:
- عبد المنعم مصطفى قمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد٣٩١، ٢٠١٢، ص١٢٩-١٣٩ .

ثلاث مرات، **المرة الأولى** كانت خلال خمسون عاماً (من عام ١٨٩٧-١٩٤٧) حيث ارتفع عددهم من٩,٧مليون نسمة في عام ١٨٩٧ إلى حوالي ١٩ مليون نسمة في عام ١٩٤٧. **والمرة الثانية** خلال ثلاثون عاماً فقط (١٩٤٧-١٩٧٦) حيث ارتفع عددهم من حوالي ١٩ مليون في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٨ مليون نسة فعام ١٩٧٦. **والمرة الثالثة** خلال ثلاثون عاماً أخرى (١٩٧٦-٢٠٠٦)، حيث ارتفع عددهم من ٣٨ مليون في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٧٢,٨ مليون في عام ٢٠٠٦. [١٦]

وباستعراض معدل الزيادة السكانية والمساحة المنزرعة بمصر كما في الجدول رقم (٦) يتضح لنا الزيادة المتسارعة في السكان بشكل قد يزيد عن عشرة أضعاف الزيادة في المساحة المنزرعة ؛ ففي الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من حوالي ١١,٢ مليون نسمة في عام ١٩٠٧، إلى حوالي ٧٢,٨ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، أي بنسبة تغير بلغت حوالي ٥٥٠,٥% فيما بين عامي "١٩٠٧،٢٠٠٦"، وجدنا أن المساحة المنزرعة في نفس العامين بلغت حوالي ٥,٣٧٣ مليون فدان في عام ١٩٠٧، ارتفعت لتبلغ حوالي ٨,٤١٠ فدان في عام ٢٠٠٦، أي بنسبة تغير حوالي ٥٦,٥% فقط، هذا مما أدى إلى انخفاض في متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من حوالي ٠,٤٨ في عام ١٩٠٧ إلى ٠,٢٣ في عام ١٩٦٠، ثم حوالي ٠,١١ من الفدان في عام ٢٠٠٦. واستمر مايخص الفرد من الفدان عند هذا المستوى حتى عام ٢٠١٠. ومع ثورة ٢٥ يناير وغياب دور الدولة في الفترة التي أعقبت الثورة، ازداد معدل الزحف على الأرض الزراعية بالبناء، مما أدى إلى انخفاض متوسط مايخص الفرد من الأرض الزراعية إلى حوالي ٠,١٠من الفدان خلال السنوات الأخيرة (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣).

ومما يزيد هذا الأمر سوءاً أن معظم الزحف على الأرض الزراعية كان مُستقطعاً من الأراضي القديمة ذات الجودة العالية(الإنتاجية العالية)، حيث

[16] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٥، باب السكان، ص ١

تناقصت المساحة المنزرعة من هذه الأراضي القديمة من حوالي ٦,٤٠٥ مليون فدان في عام ٢٠٠١، إلى حوالي ٦,١٨٢ مليون فدان في عام ٢٠١٣.[17] أي بما يساوي ٢١٣ ألف فدان خلال هذه الفترة، بمعدل يبلغ حوالي ١٦,٤ ألف فدان سنوياً في المتوسط.

جدول رقم (٦)

تطور عدد السكان والمساحة المنزرعة بمصر

خلال الفترة من"١٩٠٧-٢٠١٣"

السنه	عدد السكان بالمليون نسمة	المساحة المنزرعة بالمليون فدان	متوسط ما يخص الفرد من الفدان
١٩٠٧	١١,١٩٠	٥,٣٧٣	٠,٤٨
١٩١٧	١٢,٧١٨	٥,٣٠٩	٠,٤١
١٩٢٧	١٤,١٧٨	٥,٥٤٤	٠,٣٩
١٩٣٧	١٥,٩٢١	٥,٣١٢	٠,٣٣
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	٥,٧٦١	٠,٣١
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩٠٠	٠,٢٣
١٩٦٦	٣٠,٠٧٥	٦,٠٠٠	٠,٢٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨	٦,١٢٨	٠,١٦
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤	٦,٠١٩	٠,١٢
١٩٩٦	٥٩,٣١٣	٧,٥٨٨	٠,١٢
٢٠٠٦	٧٢,٧٩٨	٨,٤١٠	٠,١١
٢٠٠٧	٧٣,٦٤٤	٨,٤٢٣	٠,١١
٢٠٠٨	٧٥,١٩٤	٨,٤٣٢	٠,١١
٢٠٠٩	٧٦,٩٢٥	٨,٧٨٣	٠,١١
٢٠١٠	٧٨,٦٨٥	٨,٧٤١	٠,١١
٢٠١١	٨٠,٥٣٠	٨,٦١٩	٠,١٠
٢٠١٢	٨٢,٥٥٠	٨,٧٩٩	٠,١٠
٢٠١٣	٨٤,٦٢٩	٨,٩٥٤	٠,١٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :من عام١٩٠٧-٢٠٠٦ التعداد العام للإسكان والسكان. ومن عام ٢٠٠٧-٢٠١٣ الكتاب الإحصائي السنوي، لعام ٢٠١٥ (عدد السكان في منتصف الأعوام).

17 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٤، باب الزراعة واستصلاح الإراضي، ص١١٣ .

ثانياً: محدودية التوسع في الأراضي الزراعية:

اتضح من النقطة السابقة مدى الاختلال بين السكان والمساحة المنزرعة، ولا شك أن جزء كبير من هذا الاختلال يرجع بصفة رئيسية إلى محدودية التوسع في الأراضي الزراعية، حيث لم يحظى قطاع الزراعة بالاستثمارات الكافية التي تتناسب وأهميته في الاقتصاد، وخاصة في ظل الزيادة السكانية السريعة التي تتسم بها بمصر، إذ تتطلب هذه الزيادة السكانية تزايد استصلاح واستزراع المزيد من الأراضي الزراعية، لتغطية احتياجات هذه الزيادة من الغذاء. ورغم أن مساحة الأراضي بمصر تبلغ حوالي مليون كيلو متر مربع، أي حوالي ٢٥٠ مليون فدان، إلّا أن المساحة المنزرعة بها أقل من ٩ مليون فدان (٨,٩٥٤) في عام ٢٠١٣[١٨]، أي ما يقرب من ٤% فقط من المساحة الكلية. وبتتبع ما تم استصلاحه خلال الفترة (من١٩٥٢-٢١٠٣/١٢)،كما في الجدول رقم(٧) يتضح أن تجربة مصر في استصلاح الأراضي الزراعية اتسمت بمراحل مختلفة، كل مرحلة منها كانت انعكاسا للظروف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مرت بها الدولة في تلك الفترة، إذ يتضح من هذا الجدول الآتي:

أ-بلغ إجمالي ما تم استصلاحه خلال الفترة (من ١٩٥٢-٢٠١٣/١٢) حوالي ٣,٧ مليون فدان، بمتوسط سنوي أكثر من ٦٠ ألف فدان سنوياً.

ب-تعتبرالفترة (من ٨٥/٨٤-٢٠٠٠/٩٩) من **أنجح** الفترات في استصلاح الأراضي الزراعية، حيث بلغ متوسط ما تم استصلاحه أكثر من **٩٩ ألف** فدان سنوياً. حيث تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات استقراراً من الناحية العسكرية والسياسية، وخاصة بعد عودة العلاقات المصرية العربية، كما تخلل هذه الفترة بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، مما انعكس أثره على عملية استصلاح الأراضي الزراعية.

[18] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، ٢٠١٥.

ج-تأتي الفترة (من١٩٥٢-١٩٦٨/٦٧) في **المرتبة الثانية** من حيث متوسط ما تم استصلاحه في هذه الفترة؛ إذ بلغ حوالي ٨٠ **ألف** فدان سنوياً. ويرجع ذلك لتخلل هذه الفترة الخطة الخمسية الأولى، والتي تعتبر بمثابة من أنجح الخطط في تاريخ مصر؛ حيث **بلغ** ما تم استصلاحه خلال هذه الخطة "١٩٦٠-١٩٦٥" حوالي٥٣٦ ألف فدان بمتوسط سنوي حوالي ١١٠ ألف فدان في العام.ويعتبر هذا المعدل أكبر المعدلات المحققة خلال أكثر من ٦٠ عام. ولذلك أطلق على الفترة الزمنية لهذه الخطة **بالفترة الذهبية** في استصلاح الأراضي الزراعية.

جدول رقم(٧)

تطور مساحة الأراضي المستصلحة بمصر

خلال الفترة" من ١٩٥٢-٢٠١٣"

الفترة	المساحة المستصلحة بالألف فدان	المدة	متوسط ما تم استصلاحه في السنة بالألف فدان
١٩٥٢-١٩٦٨/٦٧	١٢٧٨	١٦	٧٩,٨٧
١٩٦٨/٦٩-١٩٨٤/٨٣	٢٩٢,٤	١٦	١٨,٢٧
١٩٨٤/٨٥-٢٠٠٠/٩٩	١٥٨٧,٢	١٦	٩٩,٢
٢٠٠٠/٠١-٢٠١٣/١٢	٥٧٧,٤	١٣	٤٤,٤١
إجمالي ما تم استصلاحه خلال الفترة من ١٩٥٢-٢٠١٣/١٢	٣,٧٣٥	٦١	٦١,٢٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي،أعداد متفرقة.

ونخلص مما سبق الى القول بأن عملية **استصلاح** الأراضي الزراعية بمصر لم تكن تتم على وتيرة واحدة، وبالتالي لم تكن تكفي لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء؛ حيث إجمالي ما تم استصلاحة خلال الستون عاماً السابقة حوالي ٣,٧ مليون فدان،بينمابلغت إجمالي الزيادة في السكان خلال نفس الفترة حوالي ١٩٦٣ مليون نسمة، وهو ما يعني أن ما تم استصلاحه لايتعد عن حوالي

- عدد السكان في عام ٢٠١٣ حوالي ٨٤,٦ مليون، بينما كان عدد السكان في عام ١٩٥٢ حوالي ٢١ مليون.[19]

٦% من إجمالي الزيادة السكانية. وعلى الجانب الآخر بلغ معدل الزحف على الأراضي الزراعية، وخاصة في العقد الأخير مرحلة الخطر على نحو ما سبق ذكره من قبل. وهو ما يستدعي الباحث أن يوصي بأنه يجب أن تقف الدولة موقف أكثر حزماً تجاه الزحف على الأراضي الزراعية، مع توافر البدائل والمحفزات للاتجاه نحو الصحراء، وأن تتزايد الأراضي المستصلحة بمعدل يعوض الزيادة السكانية، حتى لايتدنى متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى أقل من ذلك (٠,١٠من الفدان).

ثالثاً: تباطؤ معدل نمو إنتاجية الفدان الزراعية:

يرتبط تطوير إنتاجية الفدان الزراعية بصفة عامة بمستوى البحث والتطوير التكنولوجي المستخدم في جميع مراحل الإنتاج والحصاد المختلفة، بداية باستخدام البذور المحسنة' وتكنولجيا الري المتطورة، وتحسين جميع المدخلات، انتهاءً برصد العوامل المناخية والبيئية، والعمل على حسن استثمار الموارد الأرضية والمائية بما يتناسب وتغير هذه الظروف المناخية والبيئية[٢٠].

ويعتبر من أهم أسباب الفجوة الغذائية بمصر، تباطؤ معدل نمو إنتاجية الفدان من بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة من"٢٠٠١-٢٠١٣"؛ إذعلى الرغم من التحسن النسبي في الإنتاج الزراعي لمصر بصفة عامة، إلّا أن الإنتاجية الزراعية للفدان من بعض المحاصيل الضرورية لم يحدث بها التطوير المناسب خلال الفترة سالفة الذكر.

يعد القمح، والذرة، من المحاصيل الزراعية الأكثر أهمية واستهلاكاً على مستوى مصر والعالم، ومن ثم فإن العمل على زيادة الإنتاج منهما أفقياً ورأسياً بما يتناسب والزيادة السكانية وأهمية هذه السلع يعتبر من الأمور الضرورية، ورغم أهمية هذين المحصولين فإن الفجوة الغذائية بهما بلغت بمصر حوالي ١٠,٢ مليون طن في عام ٢٠١٢.[٢١]وبتتبع إنتاجية الفدان من هذه المحاصيل الزراعية يتضح

---

[20] - مزيد من التفصيل عن دور البحث والتطوير التكنولوجي في زيادة انتاجية الفدان،براجع:
- محمد شريف الاسكندراني، تكنولوجيا النانو من أجل غد أفضل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، العدد ٣٧٤،إبريل ٢٠١٠،ص ٢٢٢-٢٤٠.

[21] - جدول رقم (٣) بالمبحث الأول.

أنه لم يطرأ عليها تحسن واضح خلال الفترة من "٢٠٠١-٢٠١٣"، مقارنة بالفترة من "١٩٨٥-٢٠٠٠" كما يوضح ذلك الشكلين التاليين رقم (٢)،(٣)

شكل رقم (٢)

تطور إنتاجية الفدان من القمح والذرة

خلال الفترة من" ١٩٨٥ – ٢٠٠٠"

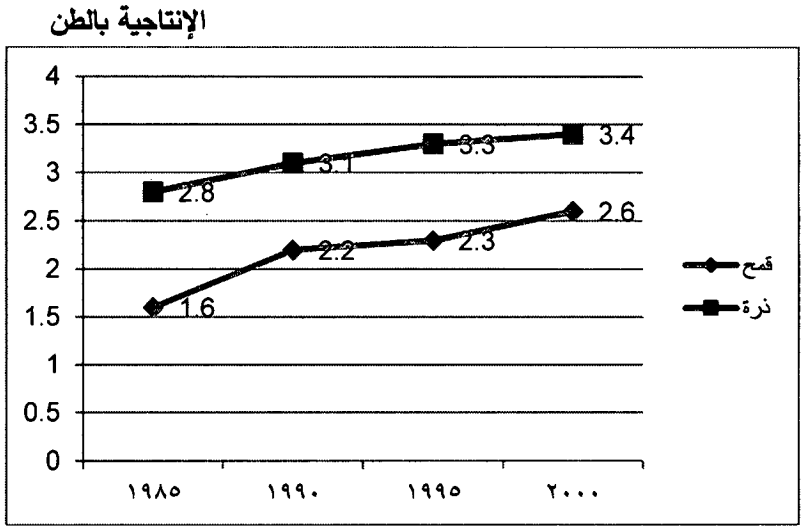

المصدر : جدول رقم (٢/م) بالملحق.

شكل رقم (٣)

تطور انتاجية الفدان من القمح والذرة

خلال الفترة من" ٢٠٠١ – ٢٠١٣"

الإنتاجية بالطن

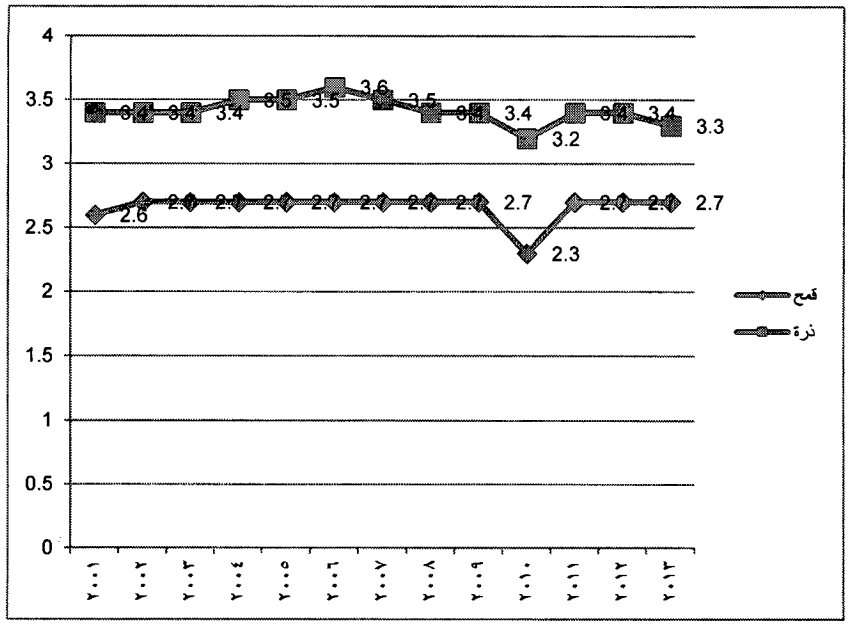

المصدر : جدول رقم (٣/م) بالملحق.

يتضح من الشكل رقم (٢) أن هناك تحسناً كبيراً في إنتاجية الفدان من **القمح والذرة** خلال الفترة من "١٩٨٥-٢٠٠٠"، حيث ارتفعت إنتاجية الفدان من القمح تدريجياً من حوالي ١,٦ طن للفدان في عام ١٩٨٥، إلى ٢,٣ طن في عام ١٩٩٥، ثم ٢,٦ في عام ٢٠٠، وكذلك **الذرة البيضاء** من حوالي ٢,٨ طن للفدان في عام ١٩٨٥، إلى حوالي ٣,٣ طن في عام ١٩٩٥، ثم حوالي ٣,٤ طن في عام ٢٠٠٠.

بينما يتضح من الشكل رقم (٣) أن كلا المحصولين لم يطرأ عليهما تحسن ملحوظ خلال الفترة الأخيرة (الثلاثة عشر سنة الأخيرة)، حيث تراوحت إنتاجية الفدان من القمح ما بين ط٢,٦ن و٢,٧طن[٢٢]، ومن الذرة ما بين ٣,٣طن و ٣,٤ طن. وقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل المختلفة والتي منها:عدم اتباع الدورة الزراعية، وغياب الإرشاد الزراعي، والزراعة المفرطة؛ حيث زراعة الأرض بكثافة أكثر مما تتحمله خصوبتها الطبيعية، ودون تركها لفترة راحة تستعيد فيها خصوبتها يؤدي إلى تدهور إنتاجيتها سنة بعد أخرى. بالإضافة لبعض التغيرات المناخية الأخرى التي سادت العالم ومنها مصر، والتي قد تحتاج إلى إعادة النظر في اختيار توقيتات زراعة بعض المحاصيل، وكذلك استنباط أنواع من البذور تتناسب وهذه التغيرات المناخية[٢٣].

رابعاً: انخفاض كفاءة استغلال الموارد المائية بمصر:

تعتبر مصر من أكثر الدول شحاً في الموارد المائية، بحكم تواجدها في المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة، ولتذبذب الأمطار بها، والزيادة السكانية السريعة. ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة بمصر حوالي، ٧٥,٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٣١/١٢،تقدر نسبة إجمالي المصادر المائية التقليدية منها حوالي ٨٥%، ومن المياه غير التقليدية (تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي والتحلية) حوالي ١٥% جدول (٨). ومن ثم يبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي المياه التقليدية حوالي ٧٥٥ متر مكعب، ومن مياه النيل حوالي ٦٥٥ متر مكعب في عام ٢٠١٣[٢٤]، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد على المستوى العالمي

---

22 - تبلغ إنتاجية القمح بالدول النامية حوالي ٧٩٠٠كجم/هكتار،(التقرير اللاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤ص٦٢). وهو ما يساوي ٧٩٠٠كجم للهكتار/٢,٣٨فدان=٣,٣طن للفدان.وهذا يعني أن إنتاجية الأرض الزراعية من القمح بمصر تبلغ حوالي ٨١% من إنتاجيتها الممكنة (٢,٧طن إنتاجية الفدان بمصر/٣,٣طن إنتاجية الفدان بالدول النامية=٨١%). [الهكتار=١٠٠٠متر، الفدان=٤٢٠٠متر وهو ما يعني أن الهكتار=٢,٣٨فدان].

- مزيد من التفصيل حول الأسباب الرئيسية لتراجع إنتاجية الفدان بمصر يُراجع:[23]

- جمال محمد صيام، شريف محمد سمير فياض، "أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر"، مؤتمر التغيرات المناخية وآثارها على مصر، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١١-١٦.

24 - حيث يبلغ عدد السكان في عام ٢٠١٣ حوالي ٨٤,٦٢٩مليون،وإجمالي المياه التقليدية بمصر حوالي ٦٣,٩مليارم٣،ومن النيل٥٥,٥مليارم٣.

حوالي ٧ آلاف متر مكعب في السنة، وبالدول الأسيوية ٤ آلاف مترمكعب، وحوالي ٥ آلاف متر مكعب بالدول الإفريقية.[٢٥]

جدول رقم (٨)

مصادر الموارد المائية بمصر في عام ٢٠١٣/١٢

المصدر	الكمية بالمليار متر مكعب	% من الإجمالي
حصة مياه نهر النيل	٥٥,٥	٧٣,٥١
المياه الجوفية بالوادي بالدلتا	٧,٧	١٠,٢
تدوير مياه الصرف الزراعي	١٠,٢	١٣,٥١
تدوير مياه الصرف الصحي	١,٣	١,٧٢
الأمطار والسيول	٠,٧٤	٠,٩٨
تحلية مياه البحر	٠,٠٦	٠,٠٨
الإجمالي	٧٥,٥	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة ٢٠١٥.

ولاشك أن المساحة التي يمكن استصلاحها من الأراضي الجديدة وكذلك نمط الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً تتوقف على المتاح من المياه التي تعتبر من أهم العناصر الأساسية في الزراعة. ومن ثم فإن الإسراف في استعمالها يعتبر تبديداً لأهم عناصر الإنتاج الزراعي، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من تدهور في خصوبة التربة، مما يؤثر على كمية ونوعية الإنتاج الزراعي.[٢٦]

ورغم عدم كفاية المياه على نحو ما سبق ذكره، فإنه مما يزيد الأمر سوءًا هو عدم كفاءة استغلال الموارد المائية المتاحة؛ حيث الإفراط في نظام **الري السطحي** والذي يمثل حوالي ٨٣% من إجمالي نظم الري المتبعة في مصر[٢٧]،

25- جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة ٢٠١٤، ص ٥٥.

26-أسماء صالح عبد المنعم، اقتصاديات استخدام الموارد المائية المتاحة للمحاصيل الحقلية بمحافظة البحيرة في ظل الدورات الزراعية البديلة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد ٩٢، مجلد ٣، القاهرة، ٢٠١٤ ص ١١٣٩.

27- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نتائج التعداد الزراعي، ٢٠١٠/٩٠.

رغم العيوب الكثيرة لهذا النظام من الري، والتي منها: هدر كميات كبيرة من المياه، نتيجة التسرب والتبخر في الأقنية الترابية المكشوفة، إذ تتجاوز نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات حوالي ٣٠%، هذا فضلاً عن عدم تجانس توزيع المياه بالأرض.كما يشغل هذا النظام مساحة كبيرة من الأراضي تقدر ما بين ١٠-١٢% على هيئة قنوات ومصارف[٢٨].

ولقد أسهمت السياسة المائية المتبعة في مصر، وظاهرة تفتيت الأرض الزراعية، إلى سيادة نظام الري السطحي، والاستخدام غير الكفء للمياه. ومن المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل بمصر، وذلك بفعل النمو السكاني، والتصنيع، وتحسن مستويات المعيشة. وبالتالي فإنه مع المستويات المتراجعة من موارد المياه سوف يؤدي ذلك إلى الحد من نمو الزراعة بمصر، هذا إذا لم تتخذ خطوات فاعلة نحو زيادة الإنتاجية المائية، من خلال خلال تشجيع وتبني وسائل ري حديثة، أو زراعة محاصيل زراعية أعلى إنتاجية.

خامساً: اختلال السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية:

تلعب السياسة السعرية دوراً هاماً في تخصيص الموارد بين أوجه الاستخدامات المختلفة. وترتبط هذه السياسة السعرية بكل مايتخذ من إجراءات من شأنها التاثير على الأسعار الزراعية، بما في ذلك السياسة الضريبية، والسياسة التجارية، وأسعار الصرف، وغيرها من الإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأسعار الزراعية.

وإذا ما نظرنا لقطاع الزراعة المصرية، نجد أنه على مر فترات طويلة تم استخدام سياسات سعرية غير محفزة للمنتجين؛ حيث انطوت هذه السياسة على تحيز واضح لصالح جميع الأفراد ذوي الدخول غير الزراعية، على حساب المنتجين الزراعيين، للعديد من المحاصيل الزراعية والتصديرية.وهو الأمر الذي أدى إلى تفاوت كبير بين الأسعار المحلية لهذه السلع والأسعار العالمية لها. حيث

28- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، مرجع سابق، ص ٥٦.

حُدّدت الأسعار المحلية للمحاصيل الزراعية عند مستويات **تقل** كثيراً عن مستويات أسعارها الحقيقية.[٢٩]

ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذا الشأن: "سياسة التوريد الإجباري" التي اتبعتها الدولة على بعض المحاصيل الزراعية، مثل القطن والأرز، حيث كان يتم استلامها من المزارعين بأسعار منخفضة تقل عن أسعارها الحقيقية، واستمرت هذه السياسة حتى بداية التسعينات. ومنها أيضاً "فرض ضرائب على الصادرات الزراعية"، أو منع هذه السلع أساساً من التصدير(حظر تصدير هذه السلع)، مثال ذلك محصول الأرز، وما زالت هذه السياسة سارية التطبيق حتى هذه الفترة. كذلك"المغالاة في تقييم سعر صرف العملة المحلية"، حيث تمثل هذه السياسة بمثابة **دعم** للسلع المستوردة، وضريبة مستترة على الصادرات.

فإذا كانت مصر –على سبيل المثال_ تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة كالأرز، فإن **حظر تصدير** هذه السلعة للخارج، أو فرض ضريبة على صادراتها، كل ذلك يؤدي إلى **خسارة للمنتجين**، مما لايشجعهم على زراعة مثل هذه المحاصيل الاستراتيجية مرة أخرى. والتحول لزراعة محاصيل أخرى أقل أهمية، وعلى الجانب الآخر فإن استفادة المستهلكين المحليين من توافر هذه السلعة بأسعار تقل كثيراً عن أسعارها الحقيقية، يؤدي إلى زيادة استهلاكاتهم المختلفة من هذه السلعة، بل وأحياناً استخدامها لغير الاستخدام الآدمي(كعلف للحيوانات).

وعلى **المستوى القومي**، فإن الدولة تفقد فرصة تصديرية، وبالتالي تفقد حصيلة عائد هذه الفرصة التصديرية من النقد الأجنبي، كما يؤدي ذلك إلى سوء تخصيص الموارد بين أوجه الاستخدامات المختلفة، ويعتبر بالتالي سبباً رئيسياً زيادة العجز في الميزان الغذائي(الفجوة الغذائية) بمصر.

---

[29] - يراجع في هذا الشأن:
- فهمي بشاي، "نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل من تجارب إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية، وزارة الزراعة، القاهرة ١٩٨٧، ص٥٥.
- حمدي عبد العظيم، دور السياسة المالية والنقدية في ترشيد استهلاك الغذاء في مصر، مصر المعاصرة،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤١٧، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٩٦ .

وعلى جانب **الاستيراد** أيضاً، فإن المبالغة في تقييم سعر صرف العملة المحلية، أو دعم هذه السلع المستوردة بشكل مباشر أوغير مباشر يؤدي ذلك إلى زيادة في استهلاك هذه السلع، وكذلك استخدامها لغير الاستخدام الآدمي (كعلف للحيوانات). وهذا ماحدث بالفعل لسلعة القمح بصفة خاصة؛ نظراً لانخفاض سعرها عن المستوى الذي تقل به عن علف الحيوانات. واستمرت هذه السياسة من بداية فترة الثمانينات وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، وهو ما ساعد على زيادة الفجوة الغذائية من القمح بصفة خاصة.

والجدير بالذكر هنا أنه **لا** يجب أن يقف دور الدولة هنا في إعادة النظر في السياسات السابقة، بل يجب عليها أيضاً أن تسعى بجِد لفتح أسواق خارجية لتصدير جميع المحاصيل الزراعية التي تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاجها، مثل الأرز ،والبصل، والبرتقال،...الخ. وذلك لتقليل العجز بالميزان الغذائي (الفرق بين الواردات والصادرات الغذائية).

ونخلص مما سبق إلى القول بأن انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية لمستويات متدنية (أقل من أسعارها الحقيقية)، يعتبر من الأسباب الرئيسية للزيادة المفرطة **للاستهلاك** من هذه المحاصيل، وأيضاً سبباً رئيسياً في **قلة المعروض** منها بعد ذلك؛ حيث انخفاض صافي العائد الزراعي من الفدان يعتبر من الأسباب الرئيسية في **التعدي** على الأرض الزراعية واستخدامها في غير الاستخدام الزراعي. بل وأحياناً تركها بور دون زراعة، وهو ما حدث بالفعل في عام ٢٠١٥[30].

[30] - ففي عام ٢٠١٥ عندما أجبرت الدولة المزارعين على زراعة الذرة، في بعض الزمامات التي تنفخض فيه إنتاجية هذا المحصول، وفي ظل أسعار لاتغطي تكاليف زراعة هذا المحصول، اضطر هذا الأمر بعض المزارعين ترك الأرض بور دون زراعة، ومن قام بزراعة الذرة من صغار المزارعين آملاً من احتمال تغير الظروف المستقبلية التي من الممكن أن يحقق من زاراعة هذا المحصول عائد، مُني بخسارة كبيرة سلم منها كبار المزارعين الذين تركوا أراضيهم بور دون زراعة، في غيبة تامة لدور الدولة.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية

لاشك أن هناك الكثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفجوة الغذائية التي تمر بها مصر، بدءًا من تأثيرها على الميزان التجاري،ومروراً بالجوع والفقر، وفقدان الأمن الغذائي، وانتهاءًا بالوضع الأمني ومدى الاستقرار السياسي. وفي هذا المبحث نتناول أهم هذه الآثار على النحو التالي:

أولاً: الفجوة الغذائية والعجز بالميزان التجاري:

يُعبّر الميزان التجاري عن حقيقة النشاط الإنتاجي للدولة . وأن تواجد عجز بالميزان التجاري لدولة ما يعني عجز حصيلة صادرات هذه الدولة عن تغطية وارداتها. ويتضح من الميزان التجاري المصري خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣" أن هناك تزايداً مستمراً في عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة، معبراً عن فجوة هائلة بين حصيلة الصادرات والواردات، حيث ارتفع هذا العجز من ٣٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧، ثم حوالي ٢٥٨,٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٣. كما ارتفعت الفجوة الغذائية أيضاً بصورة مطردة خلال نفس الفترة، من حوالي ١١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، إلى حوالي ٢٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧، ثم حولي ٦٤,٩مليار جنيه في عام ٢٠١٣.[٣١]

وبتحليل العجز بالميزان التجاري والفجوة الغذائية، كما يوضحها الجدول رقم (٩) يتضح الآتي:

١- أن نسبة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات، بلغت حوالي ٤٦% في المتوسط خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"، وهو ما يشير إلى أن مايقرب من نصف حصيلة الصادرات كان موجها لتغطية الواردات الغذائية فقط خلال الفترة "من٢٠٠٠-٢٠١٣".

---

[31]- جدول رقم (٤/م) بالملحق.

٢- أن نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي العجز بالميزان التجاري بلغت حوالي ٤٤,٨% في المتوسط خلال نفس الفترة "من٢٠٠٠-٢٠١٣"، وهو ما يعني أن حوالي نصف العجز بالميزان التجاري مصدره الموارد النقدية التي خصصت لاستيراد حاجات المواطنين الغذائية.

٣-بلغت نسبة مساهمة الفجوة الغذائية في إجمالي العجز بالميزان التجاري حوالي٣٢,٥% في المتوسط خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"، وذلك لانخفاض صادرات مصر من المواد الغذائية، مع استمرار زيادة وارداتها منها في ذات الوقت.

ولا شك أن استمرار اعتماد مصرعلى السلع الغذائية المستوردة، يُعيق عملية التنمية الاقتصادية في أكثر من جانب؛ حيث الدولة ستعطي الأولوية في توجيه مواردها النقدية الأجنبية نحو استيراد الغذاء، بدلاً من توجيهها لاستيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج التي تحتاجها في الصناعة. بالإضافة إلى أن اعتماد الصناعة على مستلزمات الإنتاج المستوردة، يرفع من تكلفة المنتج المصري ويجعله أقل تنافسية في الأسواق الخارجية، مما ينعكس مرة أخرة سلباً على الميزان التجاري.

جدول رقم (٩)

علاقة الفجوة الغذائية بالعجز في الميزان التجاري

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

السنوات	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي حصيلة الصادرات	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي العجز في الميزان التجاري	نسبة الفجوة الغذائية إلى إجمالي العجز في الميزان التجاري
٢٠٠٠	٧٥,٧	٣٨,٥	٣٤
٢٠٠١	٨٠,٩	٣٩	٣٤
٢٠٠٢	٧٥	٤٤,٩	٣٩,٣
٢٠٠٣	٤٤,٧	٥٨,٢	٤٦,٣
٢٠٠٤	٣٨,٢	٥٦,٩	٤١,٥
٢٠٠٥	٣٧,٨	٤٣,٩	٣٣
٢٠٠٦	٢٩	٥٧,٤	٤٣,٦
٢٠٠٧	٣٤,٤	٥١,٢	٣٩
٢٠٠٨	٣٤,٤	٣٤,٠٤	٢٢
٢٠٠٩	٣٢,٥	٣٧,٩	١٧
٢٠١٠	٣٧,٥	٤٠	٢٠
٢٠١١	٤٧,٢	٤٨,٦	٣٢
٢٠١٢	٥٥,٨	٣٩	٢٨
٢٠١٣	٥٠	٣٨,٣	٢٥
متوسط الفترة	%٤٦	%٤٤,٨	%٣٢,٢

المصدر: محسوب من الجدول رقم (٤/م).

ثانياً: غياب الأمن الغذائي:

سبق وأن عرّفنا بأن الأمن الغذائي يُقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات الغذاء الأساسية لأفراد الشعب بانتظام. ويتضمن هذا المفهوم ثلاث مكونات رئيسية، الأول: وفرة السلع الغذائية، والثاني: الاستقرار، ويقصد به توافر هذه السلع طوال الوقت، وهو ما يستلزم رسم سياسة مناسبة للتخزين أو للتسويق(الاستيراد)، والمكون الثالث: الحصول على هذه السلع بسعر منخفض، سواء كانت مدعومة من الحكومة، أو تكون دخول المواطنين بالمستوى الذي يسمح لهم الحصول على احتياجاتهم من هذه السلع.

ولا شك أن اعتماد الدولة على الخارج في سد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية الضرورية، مع الاحتفاظ بالمكونات الثلاثة للأمن الغذائي من الأمور المشكوك فيها للآتي:

١- أن قدرة الدولة على استيراد الغذاء من الخارج لسد الفجوة الغذائية، يتوقف على مدى قدرتها على تمويل فاتورة وارداتها من هذا الغذاء، والذي يتوقف أساساً على مدى توافر النقد الأجنبي لديها.

٢- إن عدم الاستقرار في الأسعار العالمية للغذاء، قد يؤدي إلى صعوبة رسم سياسة مستقرة لاستيراد الغذاء، حيث تنعكس ظروف الدول المصدرة للغذاء، وما يحدث فيها من تقلبات على حجم الفائض (المعروض) القابل للتصدير من هذا الغذاء. بل قد يصل الأمر إلى عدم توافر المعروض من الغذاء بأي سعر من الأسعار، كما يحدث في موجات الغذاء العالمية.

٣- تسيطر على صادرات الغذاء وخاصة الحبوب مجموعة دول رئيسية، ومنها الولايات المتحدة، وكندا، واستراليا، وفرنسا، وغالباً ما تربط صادراتها بسياسات أخرى تمليها على
الدول المستوردة.

كل هذه الأمور تجعل امتلاك مكونات الأمن الغذائي من الأمور المشكوك فيها، مما يؤدي إلى وقوع مصر في نطاق الدول التي ما زالت تفتقد مسألة الأمن الغذائي.

ثالثاً: الفجوة الغذائية والوضع الأمني:

ينبغي أن يُنظر للفجوة الغذائية ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بأنها مجرد عجز الكمية المعروضة من الغذاء عن الوفاء بمتطلبات جانب الطلب منه. ولكن جزء كبير من جوهر هذه المشكلة يتمثل في كون الغذاء سلعة غير مرنة، أي لايمكن استبدالها أو الاستغناء عنها. كما أن الطلب عليها يزداد عاماً بعد آخر، مما يعمل على تزايد الفجوة منها، ومن ثم إذا لم تتخذ خطوات جادة نحو تضييقها فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً.

ولطالما الأمر كذلك فإن هذا الوضع لايشكل خطورة على الأوضاع الاقتصادية فقط، بل على الاوضاع الأمنية كذلك، وخاصة إذا ما كانت هذه الفجوة تتركز في أهم السلع الاسترتيجية كالقمح والذرة وأغلب الزيوت النباتية، كما هو الحال في مصر، خاصة في ظل عصر تتدخل فيه بعض الدول في استخدام هذه السلع كأسلحة ضغط إذا ما رغبت في ذلك من أجل تحقيق أغراض خاصة بها. والتاريخ يرصد الكثير من الحوادث التي تقص كيف استُخدمت السلع الغذائية كأسلحة ضغط على الدول المستوردة لها.

ففي **خمسينات** القرن الماضي استخدمت الولايات المتحدة المساعدات الغذائية لخدمة أغراضها السياسية؛ حيث كانت هذه المساعدات تتجه إلى باكستان بنسبة أكبر من التي تتجه للهند، نظراً لمواقف الولايات المتحدة المؤيدة لباكستان آنذاك. كذلك في **أعقاب** حرب **أكتوبر ١٩٧٣**، بعد أن حاول العرب استخدام النفط كوسيلة ضغط على جميع القوى التى تساند إسرائيل، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حركات مضادة تلخصت في ثلاث نقاط: الأولى: تجميد الأرصدة العربية، الثانية:احتلال منابع النفط، والثالثة: منع تصدير الغذاء إلى الدولة النفطية بصفة خاصة، والمنطقة العربية بصفة عامة. وفي **تسعينات** القرن الماضي وفي أعقاب العقد الأول من الألفية الثالثة شاع مصطلح "النفط مقابل الغذاء" عندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق[٣٢].

---

[32]- يُراجع :
- عبد الله الحسيني السعيد السنباطي، "الفرص والحلول لبعض الأزمات الغذائية والاقتصادية"، مؤتمر الخروج من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية (المقترحات والحلول)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٢٢،٢٣.

وتكمن خطورة مصر هنا أنها تستورد ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الضرورية، كالقمح، والذرة، والزيوت، والسكر. وبالتالي فإن فقدان الأمن الغذائي أو ضعفه يعتبر ثغرة خطيرة في بنيان الأمن القومي.

رابعاً: الفجوة الغذائية والبطالة بمصر:

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصادي المصري، سواء بالريف أو الحضر؛ حيث بلغت نسبتها حوالي ١٣,٢% من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠١٣، يقدرون بحوالي ٣,٦ مليون متعطل، منها حوالي ١,٩ مليون بالحضر، وحوالي ١,٧ مليون بالريف[٣٣]. بنسبة ٥٤% بالحضر، ٤٦% بالريف.

ومن المفارقات الواضحة أنه في الوقت الذي يبلغ فيه عدد المتعطلين بمصر حوالي ٣,٦ مليون متعطل، يبلغ العجز بالميزان الغذائي والزراعي بمصر حوالي ما يقرب من ٦٥ مليار جنيه[٣٤]، **نتيجة** استيراد مجموعة من السلع الزراعية التي من الممكن إنتاجها محلياً، **تركزت** في (القمح، والذرة، والفول،والعدس، والبذور الزيتية، واللحوم الحمراء)، حيث بلغت الفجوة من هذه السلع حوالي **١١,٥** مليون **طن** في عام ٢٠١٢، يخص (الحبوب، والبقوليات) منها فقط حوالي ١٠,٤ مليون **طن** في نفس العام[٣٥].

ولا شك أن استمرار اعتماد مصر على الخارج في استيراد هذه السلع الغذائية يعتبر بمثابة **استيراد للبطالة** والمزيد من تفاقمها في ذات الوقت بمصر. لأن استيراد سلعة ما يمكن انتاجها محلياً يؤدي إلى المزيد من فرص العمل المتاحة بالدول المصدرة، وفقدان لنفس هذا العدد من فرص العمل بالدول المستوردة. وهو ما يعني فقدان مصر لمجموعة من فرص العمل التي كان الممكن أن تتيحها هذه السلع، إذا ما توافرت لها الظروف الملائمة لإنتاجها محلياً.

- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء بالوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، العدد ٢١، ١٩٧٩، ص ٢٠١٧-٢٢٠.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٥. [33]

- جول رقم (٤/م) بالملحق. [34]

- جدول رقم (٣). [35]

استنتاجات البحث:

١- لاحظت الدراسة أنه رغم تذبذب قيمة الفجوة الغذائية بمصر خلال الفترة من "٢٠٠٠-٢٠١٣"، إلّا أن **الاتجاه العام** لها كان **نحو التزايد**، حيث ارتفعت من حوالي ١١ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٢٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٧، ثم حوالي ما يقرب من ٦٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣.

٢- **تركزت** الفجوة الغذائية بمصر في أهم سلع رئيسية لحياة الإنسان بمصر وهي (القمح- الذرة- الفول- العدس- البذور الزيتية- اللحوم الحمراء)، إذ بلغت حوالي ١١,٥ مليون طن في عام ٢٠١٢. وهنا تكمن خطورة الفجوة الغذائية بمصر.

٣- حصرت الدراسة الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية في عدة عوامل رئيسية، منها ما أدى إلى تزايد الطلب على الغذاء، والبعض الآخر أدى إلى انخفاض جانب العرض من الغذاء.

٤- توصلت الدراسة إلى أنه من أهم الآثار الاقتصادية للفجوة الغذائية، تزايد العجز بالميزان التجاري، وغياب الأمن الغذائي، وعدم الاستقرار الأمني، وتفاقم البطالة بالريف.

قبل عرض توصيات الدراسة من المهم أن نقول بأنه مجرد مناقشة الواقع وكشف مشاكله بوضوح هو الطريق نحو وضع سياسة واقعية تأتي بثمار فعّالة، وعلى سبيل المثال (سياسة تحويل الدعم العيني للسلع الغذائية إلى دعم نقدي). إذ يتوقع الباحث أنه فضلاً عن أن هذه السياسة تمكّنت من توصيل الدعم لمستحقيه فإنها ستسفر في المستقبل عن توفير كمية لايستهان بها من القمح والخبز الذي كان يُستهلك كعلف للحيوانات. مما يساعد على تخفيف العجز في الميزان التجاري من القمح (الكميات المستوردة من القمح).

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ينمو إلى فكرنا بأن أيّ خطة تستهدف زيادة إنتاج مصر من الغذاء ينبغي أن تعمل على التوسع الأفقي والرأسي في ذات الوقت، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، وهذا يستلزم الاتي:

١- زيادة إنتاجية الفدان (التوسع الرأسي)، عن طريق استخدام التكنولوجيات المختلفة في جميع المراحل الزراعية. وخاصة استخدام التكنولوجية الحيوية في استنباط تقاوي تتحمل الملوحة والجفاف (موفرة للمياه).

٢- وضع سياسة **تُنفذ بحزم** تستهدف الحدّ أو المنع من التعدّي على الأرض الزراعية، مع توفير المحفزات **الفعلية** لصغار المزارعين للاتجاه نحو الصحراء.

٣- إحياء دور بنوك التنمية الزراعية، وإعادتها إلى أداء دورها الأساسي الذي أُنشأت من أجله.

٤- العمل على تحرير أسعار المحاصيل الزراعية **فعلياً**، **والحدّ** من تدخل الدولة لدعم قطاع الاستهلاك على حساب قطاع الإنتاج. فمن غير المنطقي على الإطلاق منع تصدير المحاصيل الزراعية للخارج بغرض توفيرها للمستهلك المحلي بأسعار منخفضة، في الوقت الذي أُنتجت به نفس هذه المحاصيل بمستلزمات إنتاج بالسعر العالمي.

٥- فتح أسواق تصدير للمحاصيل الزراعية **طوال العام** للحفاظ على سعر عادل يستفيد به المزارع في موسم الحصاد، وحتى لاتفقد مصر أسواقها الخارجية فترة بعد أخرى، مما يساعد على تقليل العجز بالميزان التجاري الغذائي.

٦- **لا** ينبغي أن تتعدى سياسة دعم المستهلك المحلي عن شراء الدولة للمحاصيل الزراعية بسعر السوق، ثم بيعها بأسعار مدعمة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة فقط.

الملحق

جدول رقم (١/م)

معدلات الزيادة في أسعار بعض السلع الرئيسية بمصر

خلال الفترة من ٢٠٠٧/٠٦- الربع الأول من عام ٢٠٠٨

السلعة	معدل الزيادة %
دقيق القمح	١٠٥
الأرز	١٠٩
الذرة الشامية	١٠٦
الزيوت النباتية	٦٧
الذرة الرفيعة	٧٢
الفول	٣٩

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، ديسمبر ٢٠٠٩.

جدول رقم (٢/م)

تطور إنتاجية الفدان من القمح والذرةخلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠

المحصول	بيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
القمح	المساحة بالألف فدان	١١٨٦	١٩٥٥	٢٥١٢	٢٤٦٢
	الإنتاج بالألف طن	١٨٧٢	٤٢٦٨	٥٧٢٢	٦٥٦٤
	الإنتاجية بالطن	١,٦	٢,٢	٢,٣	٢,٦
الذرة	المساحة بالألف فدان	١٣١٦	١٥٤٧	١٥٧١	١٦٢٣
	الإنتاج بالألف طن	٣٦٩٩	٤٧٩٨	٥١٧٨	٥٤٨٢
	الإنتاجية بالطن	٢,٨	٣,١	٣,٣	٣,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١/٣)

تطور إنتاجية الفدان من القمح والذرةخلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٣

السنوات		٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
القمح	المساحة بالألف فدان	٢٣٤٢	٢٤٥٠	٢٥٠٦	٢٦٠٥	٢٩٨٥	٣٠٦٤	٢٧١٦	٢٩٢٠	٣١٧٩	٣٠٦٦	٣٠٥٩	٣١٨٢	٣٤٠١
	الإنتاج بالألف طن	٦٢٥٥	٦٦٢٥	٦٨٤٥	٧١٧٨	٨١٤١	٨٢٧٢	٧٣٧٩	٧٩٧٧	٨٥٢٣	٧١٧٧	٨٣٧١	٨٧٩٥	٩٤٦١
	الإنتاجية بالطن	٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٦٨	٢,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٧٨
الذرة الشامية البيضاء	المســـــاحه بالألف فدان	١٧١١	١٥٥٢	١٥٨٠	١٥٧١	١٧٩١	١٥٦٦	١٦٠٥	١٦٤٣	١٧١٥	١٦٩١	١٤٨٢	١٨٩٣	١٧٢٤
	الإنتاج بالألف طن	٥٨٧٧	٥٢٧٨	٥٤٤٠	٥٤٦٢	٦٣٦٦	٥٧٠٨	٥٥٧٢	٥٦٢٣	٥٨٠٢	٥٣٦٥	٥٠٢٧	٦٢١٧	٥٧٨٨
	الإنتاجية بالطن	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٤/م)

الفجوة الغذائية والعجز بالميزان التجاري بمصر خلال الفترة "من ٢٠٠٠-٢٠١٣"

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي الصادرات	١٣٣٩٦	١٦٤٤٨	٢١١٤٥	٣٦٨١٢	٤٧٦٧٨	٦١٦٢٥	٧٨٨٦٤	٩١٢٥٦	١٤٣١٠٧٧	١٣٤٥٨٩	١٥٤٨٥٠	١٨٨٣٥١	١٧٨٥١٢	١٩٧٧٢٠
إجمالي الواردات	٤٨٦٤٥	٥٠٦٥٩	٥٦٤٨٢	٦٥٠٨٣	٧٩٧١٦	١١٤٦٨٨	١١٨٤٨٤	١٥٢٥٨٦	٢٨٧٧٢٤	٢٤٩٩٦٨	٣٠٠٣٦١	٣٧١٤٤٥	٤٣٣٦٩٨	٤٥٥٩٩٨
الميزان التجاري	٣٢٧٤٩	٣٤٦٦١	٣٥٣٢٧	٢٨٢٧١	٢٢٠٣٨	٥٣٠٦٣	٣٩٦٢٠	٦١٣٣٠	١٤٤٦١٧	١١٥٣٧٩	١٤٥١١	١٨٣٠٩٤	٢٥٥١٨٦	٢٥٨٢٧٨
اجمالي الواردات من السلع الغذائية	١٢٤٢٠	١٣٣٥٠	١٥٨٧٤	١٦٤٤٣	١٨٢٣٧	٢٣٣١٣	٢٧٧٦٥	٣١٤٢٧	٤٩٢٥٤	٤٣٧٧١	٥٨١٥٥	٨٩٠١٧	٩٦٦٩٢	٩٨٨٤٥
اجمالي الصادرات من السلع الغذائية	١٤٠٤	١٧٥٣	١٩٩١	٣٣٢٠	٤٩٤١	٥٦٩٠	٥٤٥٧	٧٥٧٦	١٦٦٤٨	٢٤٤٠٥	٢٨١٧٥	٢٩٦١٥	٢٧٠٠٣	٣٣٨٩٣
اجمالي الفجوة الغذائية	١١٠١٦	١١٥٩٧	١٣٨٨٣	١٣١١٣	١٣٢٩٦	١٧٦٢٣	١٧٣٠٨	٢٣٨٥١	٣٢٦٠٦	١٩٣٦٦	٢٩٩٨٠	٥٩٤٠٢	٧٢٦٨٩	٦٤٩٥٢

-السلع الغذائية تشمل:حيوانات حية ومنتجاتها،المنتجات النباتية،منتجات الدهون والزيوت،منتجات غذائية ومشروبات.

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد مختلفة.

المراجع:

١-أسماء صالح عبد المنعم،اقتصاديات استخدامات الموارد المائية للمحاصيل الحقلية بمحافظة البحيرة في ظل الدورات الزراعية البديلة، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد ٩٢، مجلد ٣،القاهرة،٢٠١٤.

٢-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة، القاهرة، أعداد مختلفة (من ٢٠٠٠-٢٠١٥).

٣-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، القاهرة، أعداد مختلفة (من ١٩٥٢-٢٠١٥).

٤-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، أعداد مختلفة (من ٢٠٠٠-٢٠١٥).

٥-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، القاهرة، ٢٠١٥.

٦-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم،٢٠١٥.

٧-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، ٢٠١٥.

٨-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم، ٢٠٠٩.

٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تحليلية تقيمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، ٢٠٠٩.

١٠-جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، الأعداد(٢٠٠٥-٢٠١٥).

١١-جمال محمد صيام، شريف سمير فياض، أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات، القاهرة، ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٩.

١٢-حمدي عبد العظيم، دور السياسة المالية والنقدية في ترشيد استهلاك الغذاء في مصر، مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤١٧، القاهرة ١٩٨٩.

١٣-رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الأمن الغذائي في مصر ٢٠٣٠: سيناريوهات مستقبلية، القاهرة، ٢٠١١.

١٤- عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد ٨، الجزائر، ٢٠١٠.

١٥-عبد الله الحسيني السعيد السنباطي، " الفرص والحلول لبعض الأزمات الغذائية والاقتصادية"، مؤتمر الخروج من الأزمات الاقتصادية والمجتمعية (المقترحات والحلول)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠١٢.

١٦-عبد المنعم مصطفى قمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، العدد ٣٩١، الكويت، ٢٠١٢.

١٧-فهمي بشاي، "نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل من تجارب إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"، ندوة السياسات السعرية والتسويقية الزراعية، وزارة الزراعة، القاهرة، ١٩٨٧.

١٨- ناهد عبد اللطيف محيسن، الفجوة الغذائية والتغذوية في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٠) وتوقعاتها المستقبلية (دراسة قياسية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٦.

١٩-محمد شريف الاسكندراني، تكنولوجيا النانو من أجل غد أفضل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد ٣٧٤، إبريل ٢٠١٠.

٢٠- محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء بالوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد ٢١، ١٩٧٩.

21-Food and Agriculture Organization, "food and nutrition in numbers", the United Nations, Rome, 2014.

22-www.Capmas.gov.eg الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

23- www.aoad.org المنظمة العربية للتنمية الزراعية

24-www.fao.org./publications
منشورات منظمة الأغذية الزراعية بالأمم المتحدة

25- www.idsc.gov.eg/
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

26- www.amf.org.ae صندوق النقد العربي